اصطلح المحاسبون على إثبات العمليات المالية في شكل قيود كما يلي:

مطلوب من الحساب المدين (الطرف الآخذ)
مطلوب إلى الحساب الدائن (الطرف المعطي)

وقد تم اختصار القيد للتسهيل على النحو التالي:

مدين حساب/ (الطرف الآخذ)
دائن حساب/ (الطرف المعطي)

ويمكن كذلك اختصار القيد ليصبح كما يلي:

من حـ/ (الطرف الآخذ)
إلى حـ/ (الطرف المعطي)

تنبيه :
ليس هناك أي اختلاف في عملية التحليل عند استخدام طريقة القيود ، وإنما الفرق يوجد فقط في كيفية كتابة التحليل ، فالمحاسبون اصطلحوا على استخدام هذه الطريقة في عملية إثبات العمليات المالية.

وبتطبيق طريقة القيود في إثبات العمليات المالية في الأمثلة السابقة فإننا نحصل على القيود التالية:

مثال رقم (١):
قامت المنشأة بشراء أثاث بقيمة ٥٠,٠٠٠ ريال من شركة الفلاح بالأجل.